

ملف المناصرة

شعوان جبارين

Shawan Jabarin

خارج الاحتجاز فلسطين

شعوان جبارين هو المدير العام لمؤسسة الحق، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان صنّفتها إسرائيل منظمة إرهابية عام 2021 وفرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات في سبتمبر/أيلول 2025. وهو طليق في رام الله، وقد رفضت فرنسا في عامي 2025 و2026 منحه تأشيرات لحضور لقاءات مناصرة في أوروبا.

01

القضية في دقيقة

شعوان جبارين هو المدير العام لمؤسسة الحق، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان صنّفتها إسرائيل منظمة إرهابية عام 2021 وفرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات في سبتمبر/أيلول 2025. وهو طليق في رام الله، وقد رفضت فرنسا في عامي 2025 و2026 منحه تأشيرات لحضور لقاءات مناصرة في أوروبا.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
خارج الاحتجاز	**10 مارس/آذار 1994**	**فلسطين**

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على شعوان جبارين وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02
مسار القضية

1985

إدانة

إدانته أمام محكمة إسرائيلية والحكم عليه بالسجن تسعة أشهر

بحسب هيومن رايتس ووتش، أدين شعوان جبارين عام 1985 وحُكم عليه بالسجن تسعة أشهر بتهمة مساعدة عضوين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على السفر إلى الخارج للتدريب. وقد نفى أي عضوية منذ الإفراج عنه.

أغسطس/آب 1990

الاحتجاز الإداري

احتجازه إداريا واعتباره سجين رأي

احتجزت إسرائيل شعوان جبارين مرارا رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة في الثمانينيات والتسعينيات. وفي أغسطس/آب 1990، خلال إحدى فترات الاحتجاز هذه، اعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي.

10 مارس/آذار 1994

الاحتجاز الإداري

وضعه رهن الاعتقال الإداري

وُضع رهن الاعتقال الإداري في 10 مارس/آذار 1994.

مايو/أيار 1994

إفراج

الإفراج عنه من الاعتقال الإداري

أفرج عنه في مايو/أيار 1994، وأبلغت الحكومة الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي بالإفراج عنه.

نوفمبر/تشرين الثاني 1994

فعل آخر

الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي يعدّ احتجازه تعسفيا

أعلن الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازه الإداري تعسفي. وتفيد هيومن رايتس ووتش بأنه أفرج عنه في مطلع عام 1998.

2006

فرض منع من السفر

إسرائيل تفرض عليه حظر سفر مفتوحا بعد توليه إدارة مؤسسة الحق

بعد وقت قصير من توليه إدارة مؤسسة الحق في مارس/آذار 2006، فرضت إسرائيل عليه حظر سفر بموجب أمر عسكري. وتشير هيومن رايتس ووتش إلى أنه سافر إلى الخارج ثماني مرات خلال السنوات السبع التي تلت الإفراج عنه عام 1998.

10 مارس/آذار 2009

نتيجة الطعن

المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض رفع حظر السفر استنادا إلى أدلة سرية

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية رفع الحظر استنادا إلى أدلة سرية لم يُسمح له ولا لمحاميه بالاطلاع عليها. وحال القرار دون سفره إلى هولندا لتسلّم وسام غويزن لعام 2009 الممنوح لمؤسسة الحق مناصفة مع منظمة بتسيلم.

22 فبراير/شباط 2012

فعل آخر

استثناء لمرة واحدة من حظر السفر لرحلة إلى جنيف

بعد أن قدّم محاميه في 16 فبراير/شباط 2012 التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لإلغاء الحظر، وافقت النيابة العامة للدولة على استثناء مؤقت يسمح له بالسفر إلى جنيف تلبية لدعوة من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير. وكانت إسرائيل قد منعته من السفر لتسلّم جوائز في عامي 2009 و2011.

19 أكتوبر/تشرين الأول 2021

الإدراج على قوائم الإرهاب

إسرائيل تصنّف مؤسسة الحق وخمس منظمات فلسطينية أخرى منظمات إرهابية

أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أمرا عسكريا بموجب قانون صادر عام 2016 يصنّف مؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية منظمات إرهابية. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن الأمر يتيح للسلطات إغلاق مكاتبها ومصادرة أصولها واعتقال موظفيها.

18 أغسطس/آب 2022

مداهمة مقر

القوات الإسرائيلية تقتحم مكتب مؤسسة الحق في رام الله وتغلقه

في نحو الساعة الثالثة فجرا اقتحمت القوات الإسرائيلية مكتب مؤسسة الحق في رام الله، وفتشت غرفه ومنها مكتب المدير العام، ولحمت بابا حديديا على المدخل وعلّقت أمرا عسكريا بإغلاق المؤسسة. واقتُحمت مكاتب عدة منظمات أخرى مصنّفة في الليلة نفسها. ووصف شعوان جبارين الاتهامات بأنها لا أساس لها، وقال إن المؤسسة استأنفت عملها فورا.

4 سبتمبر/أيلول 2025

فعل آخر

الولايات المتحدة تفرض عقوبات على مؤسسة الحق بسبب تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية

أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وربطتها بطلبات هذه المنظمات من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في سلوك إسرائيل في غزة.

أكتوبر/تشرين الأول 2025

فعل آخر

رفض منحه تأشيرة شنغن بذريعة النظام العام

رُفض طلبه للحصول على تأشيرة شنغن بذريعة أن دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعدّه تهديدا للنظام العام أو الأمن الداخلي. وكان قد زار فرنسا مرات عديدة من قبل.

أبريل/نيسان 2026

فعل آخر

فرنسا ترفض منحه تأشيرة قبل لقاءات مقررة في أوروبا

قبل وقت قصير من رحلة كانت مقررة في 10 أبريل/نيسان 2026، رفضت السلطات الفرنسية منحه تأشيرة وطنية. وحال الرفض دون عقده إحاطات مع البرلمان الفرنسي ووزارة الخارجية الفرنسية ومجلس أوروبا، ودون لقاءات في البرلمان الأوروبي ووزارة الخارجية البلجيكية. وأدانت منظمة العفو الدولية والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية القرار.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: يواصل شعوان جبارين إدارة مؤسسة الحق في رام الله في ظل عقوبات أمريكية مفروضة على المؤسسة منذ سبتمبر/أيلول 2025. وفي أبريل/نيسان 2026 رفضت فرنسا منحه تأشيرة، وتفيد مؤسسة الحق بأن محكمة فرنسية علّقت هذا الرفض في 30 أبريل/نيسان 2026.

الخلفية والعمل

شعوان جبارين هو المدير العام لمؤسسة الحق، التي تصفها منظمة العفو الدولية بأنها أقدم منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان. وُلد عام 1960 في سعير بمحافظة الخليل في الضفة الغربية، ودرس علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ثم نال درجة الماجستير في القانون من المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان في غالواي. التحق بمؤسسة الحق باحثا ميدانيا عام 1987، وتولى إدارتها في مارس/آذار 2006. وشغل مناصب رفيعة في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وتسلّم عام 2018 باسم المؤسسة جائزة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية.

وفي ظل إدارته وثّقت مؤسسة الحق الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعاملت مع المحكمة الجنائية الدولية. وتصفه منظمة العفو الدولية بأنه كرّس حياته للسعي إلى العدالة في الجرائم الدولية.

الاحتجاز

تفيد هيومن رايتس ووتش بأنه أُدين عام 1985 وحُكم عليه بالسجن تسعة أشهر بتهمة مساعدة عضوين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على السفر إلى الخارج للتدريب، وقد نفى أي عضوية منذ الإفراج عنه. وفي الثمانينيات والتسعينيات احتجزته إسرائيل مرارا رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة. واعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي في أغسطس/آب 1990، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1994 أعلن الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازه تعسفي. وأُفرج عنه في مطلع عام 1998.

حظر السفر

بعد وقت قصير من توليه إدارة مؤسسة الحق عام 2006، فرضت إسرائيل عليه حظر سفر بموجب أمر عسكري. وفي 10 مارس/آذار 2009 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية رفع الحظر استنادا إلى أدلة سرية لم يُسمح له ولا لمحاميه بالاطلاع عليها، فحُرم من تسلّم وسام غويزن الممنوح لمؤسسة الحق ومنظمة بتسيلم في هولندا. ومنعته إسرائيل مجددا عام 2011 من السفر لتسلّم جائزة في الدنمارك. وبعد أن قدّم محاميه التماسا إلى المحكمة العليا في 16 فبراير/شباط 2012، وافقت النيابة العامة للدولة في 22 فبراير/شباط 2012 على استثناء لمرة واحدة يسمح له بالسفر إلى جنيف تلبية لدعوة من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير.

القضية

في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2021 صنّفت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤسسة الحق وخمس منظمات فلسطينية أخرى، منها مؤسسة الضمير، منظمات إرهابية بموجب قانون صادر عام 2016. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن الأمر يتيح للسلطات إغلاق مكاتب هذه المنظمات ومصادرة أصولها واعتقال موظفيها. وفي 18 أغسطس/آب 2022 اقتحمت القوات الإسرائيلية مكتب مؤسسة الحق في رام الله نحو الساعة الثالثة فجرا، وفتشت غرفه ومنها مكتب المدير العام، ولحمت بابا حديديا على المدخل وعلّقت أمرا بإغلاق المؤسسة. ووصف جبارين الاتهامات بأنها لا أساس لها، وقال إن المؤسسة استأنفت عملها فورا.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2025 أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وربطتها بطلبات هذه المنظمات من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في سلوك إسرائيل في غزة.

الإجراءات القانونية

في أكتوبر/تشرين الأول 2025 رُفض طلبه للحصول على تأشيرة شنغن بذريعة أن دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعدّه تهديدا للنظام العام أو الأمن الداخلي. وتفيد مؤسسة الحق بأن وزارة الداخلية الفرنسية أصدرت هذا الرفض في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2025 ورفضت تظلّمه الإداري في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025. وقبل وقت قصير من رحلة كانت مقررة في 10 أبريل/نيسان 2026، رفضت فرنسا أيضا منحه

تأشيرة وطنية، ما حال دون عقده إحاطات مع البرلمان الفرنسي ووزارة الخارجية ومجلس أوروبا، ودون لقاءات في البرلمان الأوروبي ووزارة الخارجية البلجيكية. وتفيد مؤسسة الحق بأن المحكمة الإدارية في نانت أصدرت في 30 أبريل/نيسان 2026 قرارا مستعجلا خلصت فيه إلى عدم وجود ما يدعم القول بأنه يهدد النظام العام، وأمرت الوزارة بإعادة النظر في طلبه خلال 15 يوما.

ردود الفعل الدولية

دعت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إسرائيل مرارا إلى رفع حظر السفر المفروض عليه. وفي أبريل/نيسان 2026 وصفت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار القرار الفرنسي بأنه مخجل ومقلق للغاية، وحثّت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية فرنسا على التراجع عنه. وقالت هيومن رايتس ووتش إن الرفض أعاق عمله في المناصرة.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/shawan-jabarin/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org